

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تبريره الشيخ الانصاري تجاه روایات «نوم النبي»

«اللهم إلا أن يقال (في تبرير هذه الروایات): بإمكان سقوط أداء الصلاة عنه صلى الله عليه و آله و سلم في ذلك الوقت لمصلحة علّمها الله سبحانه (ففي خصوص النبي فقط، قد سقطت فعليّة الصلاة آنذاك لنكتة غيبة إلهيّة) فإن اشتراكه صلى الله عليه و آله و سلم مع غيره في هذا التكليف الخاص ليس الدليل عليه أوضاع من الأخبار المذكورة (إذن فلا يجري قانون الاشتراك) حتى يوجب الاشتراك طرحا (بل يجب حفظ الروایة بحيث سنتصرّف في دليل الاشتراك) خصوصاً بـ ملاحظة بعض القرائن الواردة في تلك الأخبار، منها:

1. قوله عليه السلام - في روایة سعيد الأعرج - : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى «أَنَام» رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَ «أَسْهَاه» فِي صَلَاتِهِ فَسَلَّمَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ رَحْمَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، لَئِلَّا يُعَيِّرُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمَ إِذَا هُوَ نَامٌ عَلَى صَلَاتِهِ أَوْ سَهَاهُ ... الْخَبَرُ» [1] فـ تـأـمـلـ.

وَ أَمَّا سَرِّ تـأـمـلـ:

- فـ نـحـتـمـلـ معـنـىـ «الـدـقـيـقـةـ وـ الـظـرـافـةـ» بـحـيـثـ قـدـ بـرـرـ الشـيـخـ نـوـمـ النـبـيـ الـأـكـرـمـ بـأـنـ يـعـدـ إـنـامـةـ أـوـ إـسـهـاءـ أـوـ إـنـامـةـ أـوـ إـسـهـاءـ فـبـالـتـالـيـ لـمـ تـصـدـرـ أـيـةـ شـنـاعـةـ وـ زـلـةـ مـبـاـشـرـةـ عـنـ سـاحـتـهـ صـلـوـاتـ اللـهـ عـلـيـهـ وـ آـلـهـ بـلـ تـعـدـ وـاقـعـةـ غـيـبـيـةـ تـعـبـدـيـةـ عـنـ اللـهـ جـلـ وـ عـلـاـ، كـمـصـلـحـةـ الرـحـمـةـ وـ اـنـدـعـامـ التـعـبـيرـ عـنـ الـعـبـادـ وـ مـاـ شـاـكـلـهـمـاـ.

- وـ رـبـمـاـ يـعـدـ تـأـمـلـاـ قـادـحـاـ حـيـثـ قـدـ عـزـمـ الشـيـخـ عـلـىـ الـاسـتـشـكـالـ بـدـلـالـةـ الرـوـاـيـةـ بـأـنـ «الـإـنـامـةـ أـوـ إـسـهـاءـ» مـضـادـانـ أـيـضاـ بـمـنـزـلـةـ الـعـصـمـةـ الـمـطـلـقـةـ وـ لـكـيـ لـاـ يـنـفـتـحـ بـاـهـمـاـ أـيـضاـ لـدـىـ أـيـةـ وـاقـعـةـ.

ثـمـ عـالـجـ الشـيـخـ الـأـعـظـمـ الرـوـاـيـةـ التـالـيـةـ أـيـضاـ بـتـفـسـيرـ سـدـيدـ قـائـلـ:

2. «وَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ مُخَاطِبًا لَهُمْ: «نَمْتُمْ بِوَادِي الشَّيْطَانِ» [2] وَ لَمْ يَقُلْ نِمَنَا، فَعُلِمَ أَنَّ النَّوْمَ كَانَ زَلَّاً مِنْهُمْ لَا مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» [3].

إـنـ فـالـشـيـخـ فـيـ أـوـلـ وـهـلـةـ قـدـ خـضـعـ لـانـفـكـاـكـ الـنـوـمـ عـنـ السـهـوـ، بـيـنـمـاـ قـدـ طـمـسـ هـذـهـ التـفـكـيرـةـ أـيـضاـ مـعـقـدـاـ بـأـنـ صـدـورـ هـذـاـ النـوـمـ الـخـاصـ مـنـ قـبـلـ الـمـعـصـومـ هوـ أـيـشـ وـ أـشـنـعـ مـنـ السـهـوـ، فـرـغـمـ أـهـونـيـةـ السـهـوـ مـنـ النـوـمـ ذـاتـاـ - وـ بـصـورـةـ عـامـةـ وـقـقـ تـصـرـيـحـ الشـيـخـ الـمـفـيدـ. إـلـاـ أـنـاـ نـتـحـدـثـ حـولـ الـمـكـانـةـ الـفـائـقـةـ الـلـمـعـصـومـينـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ، فـلـيـسـ الـأـمـرـ هـيـنـاـ أـبـداـ إـذـ هـذـهـ الرـوـاـيـةـ تـصـاـبـمـ الـعـقـلـ الـبـدـهـيـ الـمـسـلـمـ فـحـتـىـ لـوـ اـسـتـفـاضـتـ أـوـ تـوـاـرـتـ لـتـحـتـمـ تـصـرـيـفـهـاـ وـقـقـاـ لـلـمـواـزـينـ الـعـقـلـيـةـ، وـ قـدـ اـبـتـنـتـ مـنـهـجـيـةـ فـطـاحـلـ الـفـقـاءـ عـلـىـ أـسـاسـ هـذـهـ

تبريرات العلامة المجلسي تجاه روایات نوم النبي

وأمامَ أعينِكم الآن، محاورات ومحاولات العلامة المجلسي لتبريتها:

«فإن قيل: قد ورد في الأخبار أن نومه صلى الله عليه وآله مثل يقظته ويرى في النوم ما يرى في اليقظة فكيف ترك صلى الله عليه وآله وسلام الصلاة مع تلك الحال؟».

قلت: يمكن الجواب عنه بوجوه:

- الأول: أن اطلاعه في النّوم محمول على غالب أحواله (المعصوم) فإذا أراد الله أن يُنِيمه كنوم سائر الناس لمصلحة، فعل ذلك (و لكن فيه تأمل)

- الثاني: أنه صلى الله عليه وآله وسلام، لم يكن مكلاً بهذا العلم (الباطني الذي فترة النّوم) كما كان يعلم كفر المنافقين و (لكن كان) يعامل معهم معاملة المسلمين (إذن فمعيار التكاليف الشرعية هي ظواهر الأمور، فرغم علمه الغيبي بطلع الشمس و لكنه لم يضنه معيار التكاليف بل قد رَكِن إلى الموازين الظاهريّة).

- الثالث: أن يقال: إنه صلى الله عليه وآله، كان في ذلك الوقت مكلاً بعدم القيام لتلك المصلحة، ولا استبعاد فيه (و لكن روح هذا الوجه تَوَلِّ إلى الوجه الثاني) والأول أظهر، والأسوة بالضمّ والكسر ما يَأْسِي به الحزين و يتَعَزَّزُ به، والأسوة بالضم القدوة، و هنا يحتمل الوجهين والأول أظهر.» [4]

[1] الفقيه ٢٢٢: أحكام السهو، الحديث ١٠٣١ و البحار ١٠٦:١٧، الحديث ١٧. وقد أضاف الأستاذ المجلّ في هذه الساحة بعض الروايات المترتبطة أيضًا بنوم النبي عن الواجب الفعلي قائلًا:

1. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلَىٰ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: نَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصُّبُّحِ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّا مَهْمَةً حَتَّىٰ طَلَعَ الشَّمْسُ عَلَيْهِ وَكَانَ ذَلِكَ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِلنَّاسِ أَلَا تَرَى لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَامَ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ لِعِرْبِ النَّاسِ وَقَاتُوا لَا تَتَوَرُّ لِصَوَاتِكَ فَصَارَتْ أُسْوَةً وَسُنْنَةً فَإِنْ قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ نِمْتَ عَنِ الصَّلَاةِ قَالَ قَدْ نَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَصَارَتْ أُسْوَةً وَرَحْمَةً رَحْمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ. (الكافي (اسلامي). 3. Vol. 294 تهران، دار الكتب الإسلامية).

2. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مُهْرَانَ قَالَ: سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّي الصُّبُّحَ حَتَّىٰ طَلَعَ الشَّمْسُ قَالَ يُصَلِّيهَا حِينَ يَذْكُرُهَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّىٰ طَلَعَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّاهَا حِينَ اسْتِيقَظَ وَلَكِنَّهُ تَنَحَّىٰ عَنْ مَكَانِهِ ذَلِكَ ثُمَّ صَلَّى. (البينون الماضي).

3. حَمْزَةُ بْنُ الطَّيَّارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ وَ الصَّوْمِ فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ أَنَا أَنِيمُكَ وَأَنَا أُوقِظُكَ (فإِذَا قُمْتَ) فَصَلِّ لِي عَلَمْوُا إِذَا أَصَابُهُمْ ذَلِكَ كَيْفَ يَصْنَعُونَ لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا نَامَ عَنْهَا هَلَّكَ وَ كَذَلِكَ الصَّيَّامُ أَنَا أَمْرِضُكَ وَأَنَا أَصَحِّحُكَ فَإِذَا شَفَيْتُكَ فَاقْضِهِ. حيث إنها توافق منهج السمحّة السهلة فإنه تعالى قد ألغى الحرج والضرر ولكن لا يعني أنّ الفقيه بإمكانه أن يتسامح في الإفتاء والاستنباط، بل عليه أن يُجهد نفسه كي يتوصّل إلى حكم الشرعية (تفصيل وسائل الشيعة ج 8، ص 255).

إلا أنّ الأستاذ المعظم سيفرضها تماماً بإجابة بارعة وقارعة، فترخيص.

[2] الوسائل ٢٠٦:٣، الباب ٦١ من أبواب المواقف، الحديث الأول.

- [3] رسائل فقهية (انصاری) (رسالة في المواسعة و المضايقة). ص321-323 قم مجمع الفكر الإسلامي.
- [4] مجلسی محمدباقر، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول. Vol. 15. ص65 تهران - ایران: دار الكتب الإسلامية.